تفعيل المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة الليبية

أ-البشير الطاهر محمد مسعود

المقدمة

إنّ المرأة هي من يصنع المجتمع الإنساني، وهي من يصنع الحياة، لذلك يجب أن تمكن من أداء دورها الاجتماعي والسياسي وبصورة صحيحة، حيث يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كذلك أن توضع المرأة المناسبة في المكان المناسب، وهكذا سيصلح المجتمع وستعدل الموازين المقلوبة، فوضع المرأة في مكانها المناسب والصحيح، والاعتراف بدورها المهم والأساسي في صناعة المجتمع وصناعة الحياة هو أحد أهم مفاتيح الإصلاح.

لاقى موضوع المشاركة السياسية للمرأة اهتماماً من الباحثين والدارسين المهتمين بواقع المرأة، وأهمية دورها في النشاطات والمشاركات السياسية، والمؤمنين بأن للمرأة دورًا سياسيًا حتميًا وفعّالاً، وتكتسب هذه القضية أهمية استثنائية في الوقت الراهن، حيث الدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به المرأة إعادة البناء والإسهام الفعال في التغلب على الكثير من المعضلات التي يواجها المجتمع.

إن مشاركة المرأة في الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية، وعلى ما يمنحه المجمع من حربات اجتماعية للمرأة، لممارسة هذا الدور، وعلى الرغم من المكاسب الكثيرة والرائعة التي تحققت للمرأة مؤخراً، فإنه لا يزال هناك العديد من المعوقات والصعوبات التي تحول دون تفعيل مشاركة حقيقية للنساء.

وتعد المشاركة السياسية للمرأة محوراً أساسياً في العملية الديمقراطية لأي دولة، وأحد المؤشرات التي تعكس التقدم الذي أحرزته العملية السياسية، كما أنها تعد شرطاً من شروط المواطنة النسائية الفعلية وترسيخاً لحقوقها ودورها في الحياة العامة، ومن هنا جاء التركيز على المستوى المحلي والدولي لتفعيل مشاركتها في العمل السياسي بما يعكس واقع المرأة

ودورها في عملية الإصلاح والتنمية السياسية، خصوصاً في دول المنطقة العربية التي بدأت تتجه نحو الاهتمام بتحسين أوضاع المرأة ومشاركتها في العمل السياسي.

يعد موضوع المشاركة السياسية للمرأة من المواضيع المهمة التي تستحق البحث والمناقشة والتحليل، وقد حظي موضوع مشاركتها أو عزوفها عنه باهتمام العديد من الدارسين والباحثين والمهتمين بشؤون المرأة ، سواء في الجمعيات النسائية ومؤسسات المجتمع المدني أو الأحزاب أو التنظيمات السياسية ، ولكن دون أن يبدو أن هناك تغيّراً ملحوظاً في موضوع تمكين المرأة أو حصولها على جميع حقوقها السياسية الاجتماعية والثقافية ، وذلك للتعقيدات التاريخية التي صاحبت مكانة المرأة في المجتمع ، والقوانين والأعراف والتقاليد ، أي الثقافة بشكل عام إذ لا يقتصر هذا الأمر على شعوب الشرق فقط ، ولكن مرت به كل المجتمعات البشرية ؛ أي الثقافة بشكل عام، إذ لا يقتصر هذا الأمر على شعوب الشرق فقط، ولكن مرت به كل المجتمعات البشريّة، وساهمت العديد من الجمعيات النسوية في هذا الأمر وصوّرته على أنّه صراع بين الرجل والمرأة، بينما يعبّر على مبدأ وحقيقة أساسية وهي (إنّ قضايا المرأة بمعزل عن قضايا وتحديّات المجتمع بأسره)، وإنّ تحررها و نيلها لحقوقها مرتبط بتحرير المجتمع ، وأن الحرمان من ممارسة الحقوق السياسية ، وحرية الفكر وإبداء الرأي يعد مأساة كبيرة على المستوى الفردي والمجتمعي ، بل يخلق أوضاعاً اجتماعية وسياسية مضطربة، ويغذي الصراع والعنف داخل المجتمعات والشعوب، فأساس الحرية والعدل والسلام هو احترام حقوق الإنسان وإعطاؤه الحق في تقرير مصيره واتخاذ قراره بنفسه.

أهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى

1- تأثير بعض العوامل والمتغيرات على مستوى مشاركة المرأة السياسية في ليبيا .

2- تحديد أكثر العوامل (الاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية) تأثيراً على المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا .

3- قياس اتجاهات المرأة الليبية عن واقع مشاركتها في العمل السياسي خلال العهود السابقة .

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في تحليل اتجاهات المرأة الليبية نحو واقع مشاركتها في العمل السياسي، وخصوصاً في هذه المرحلة التي قلت فيها نسب المشاركة السياسية للمرأة نتيجة تدهور مستوى التعليم والنمو الاقتصادي الذي شهدته ليبيا ، وتكمن أهمية البحث في :

1- التعرف على واقع مشاركة المرأة الليبية من خلال الانتخابات الماضية في ليبيا.

2- تحليل العوامل والمتغيرات المؤثرة على مستوى المشاركة السياسية للمرأة الليبية سواء كانت بالاتجاه السلبي أو الإيجابي كونها تدرك أكثر من غيرها هذه العوامل بما يساعد على وضع استراتيجيات وبرامج عمل ترفع من مستوى مشاركتها .

3- إثراء البحوث السابقة التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة الليبية والعوامل التي أثرت على مشاركتها.

مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في السلوك السياسي للمرأة الليبية والذي تحدده مجموعة من المتغيرات المرتبطة بشخصية المرأة والثقافة السائدة في المجتمع والتي تدفع باتجاه التأثير على مشاركتها السياسية، وبذلك فإنّ البحث يستند على التساؤلات التالية:

1- ماهي العوامل المؤثرة على تفعيل مستوى المشاركة السياسية للمرأة الليبية؟

2- ماهي أهم أشكال المشاركة السياسية للمرأة والحقوق السياسية التي كفلتها القوانين والمواثيق الدولية والوطنية؟

3- ماهي أكثر العوامل تأثيرًا على تفعيل المشاركة السياسية؟

فرضيات البحث :

انطلاقا من مشكلة البحث وتساؤلاته فإنّ البحث يقوم على فرضية رئيسة واحدة ويتفرع عنها أربع فرضيات فرعية وهي كالتالي :

هناك علاقة ارتباطية بين العوامل الاجتماعية والسياسية والقانونية والثقافية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة الليبية .

ويتفرع من الفرضية الرئيسة أربعة فرضيات فرعية على النحو التالي:

1- هناك علاقة ارتباطية بين العوامل الاجتماعية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة الليبية .

2- هناك علاقة ارتباطية بين العوامل السياسية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة

3- هناك علاقة ارتباطية بين العوامل القانونية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة

4- هناك علاقة ارتباطية بين العوامل الثقافية وبين تفعيل نسب المشاركة السياسية للمرأة.

مفاهيم البحث:

تعني المشاركة السياسية إعطاء الموطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم، والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف الاجتماعية و السياسية على النحو الذي يرغبون فيه بالحياة في ظلّه[1]، وتعرف المشاركة السياسية للمرأة على أنها واقع مشاركتها في العملية السياسية كحقّ طبيعي يضمنه الدستور بما لها من دور في التنمية الشاملة

المشاركة السياسية في ليبيا:

المشاركة نقيض للانفراد والأحادية، هنالك فرق كبير ما بين العمل الفردي والعمل الجماعي من حيث: نسبة الخطأ، ودقّة التنفيذ، وسلامة التخطيط، وتعدّد البدائل، فقد تجاوز الزمن عهد الشخصية الكارزمية الأحادية، وبدأ عهد الجماعية والمؤسسية والمشاركة، كلٌّ حسب طاقته وقدراته وتخصّصه وخصائصه، لأنّ من لم يشارك في صنع وتنفيذ القرار لا يتحمل النتيجة المترتبة عليه، والمشاركة من الحقوق الأصلية التي نصّت عليها المواثيق الدولية وأقرّتها المواثيق الإقليمية والمحلية، ويمكن أن تكون هذه المشاركة عبر التعبئة السياسية للمواطنين، أو من خلال الجهود الحكومية الكافية المقدّمة سواء للقطاع العام أو الخاص أو منظمات المجتمع المدني من أجل المشاركة[1]

ويعدّ مفهوم المشاركة السياسية من المواضيع المهمة في المجتمعات كافة، ويفصح عن نفسه بشكل أكثر وضوحًا في المجتمعات ذات الطابع الديمقراطي المتحضر بسبب سعة انتشاره وفعاليته، كما أنه مهم وضروري للمجتمعات التي تعيش أزمة في المشاركة السياسية؛ لأنها العملية التي يستطيع المواطن من خلالها التعبير عن إرادته والمطالبة بحقوقه كما أنها ضرورية لمنع استبداد السلطة في هذه المجتمعات لو سلكت المشاركة طريقها الصحيح، وحقّقت أهدافها المنشودة.

واقع المشاركة السياسية في ليبيا:

يعبّر مفهوم المشاركة عن العديد من المفاهيم المتداخلة والمتفاعلة معه، والتي من أبرزها: الاهتمام والتفاعل والدور، فالدّور يعني نمطا متكررا من الأفعال التي يؤديها شخص معين أو مجموعة من الأشخاص معينين في موقف تفاعل[3]، أما التفاعل فيعني: التجاوب، بحيث يبقى المواطن ذاته في الوجود السياسي، وهذا الفاعل هو حلقة الوصل بين الاهتمام والمشاركة، أما فيما يخصّ الاهتمام فيعني: أن يشعر المواطن العادي أنّ الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيرا وتأثّرا سواء أكان استقدام حقّا معينا في عملية اتخاذ القرار أم لا[4].

لذا يمكن القول بإنّ المشاركة تنتج من التفاعل والاهتمام سواء أكان بصورة سلبية أم إيجابية، والمشاركة تعني ببساطة أن تأخذ دورًا مع الآخرين، وهي حق من حقوق المواطنة، وحق المشاركة هو في الحقيقة مجموعة متداخلة من الحقوق، لا تقف عن حرية التعبير عن الرأي، وإنما المشاركة الفعّالة التي تستند إلى توفر حقوق أخرى، مثل حق امتلاك المعرفة، التي تُبنى على أساسها الأفكار والآراء.

ويمكن عدّ المشاركة نوعًا من أنواع الحوار، فالحوار لا يتحقق إلا من خلال وجود طرفين أو أكثر لتحقيق هذا الحوار، الذي يعدّ شرطا مهمّا لقيامه عند مستوى معين ومن خلال أطر محدّدة بين الحكّام القابضين على السلطة والمحكومين الحريصين على حقوقهم وحرياتهم، خاصّة وأنّ جانبًا مهمّا منه يأخذ طابع الحوار الهادف من الطّرفين للتحاور والتشاور لخدمة

متطلبات الأفراد والحرية والنظام[5]، والمشاركة يمكن أن تعدّ تعاونا وتبادلا للرأي بين الفرد والسلطة[6].

لذا فإنّ مفهوم المشاركة مرتبط بالمجتمع المفتوح الديمقراطي وهي مكوّن أساسي من مكونات التنمية، وهي تقوم على حرية التعبير والتنظيم وعلى قدرة المشاركة البنّاءة، وهي تعني الانخراط التطوعي في إحداث التغيير الذي يحدده المشاركون أنفسهم، وهي أيضا انخراط المواطنين في تنمية أنفسهم وحياتهم وبيئتهم[7]، ويمكن أن تعدّ المشاركة وسيلة وغاية في آن واحد، فهي وسيلة لما توفره من فرصة للفرد أو الأفراد للاشتراك مع غيرهم ومناقشة القضايا التي تهمهم أو تهدد حياتهم، وهي هدف أو غاية من خلال تحقيق الأهداف المشتركة التي لا يمكن تحقيقها لولا هذا الاشتراك[8].

إنّ البدايات الأولى لمفهوم المشاركة السياسية ظهرت في أوروبا، حيث جاءت بعد انهيار النظام الإقطاعي والزراعي، وبداية الثورة الصناعية، الذي صاحبه بروز الطبقة الوسطى، ومطالبتها بالاشتراك في الحكم، وذلك في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، و لا سيما عندما تطورت نظم الانتخابات البرلمانية التي رفعت القيود التي كانت تحدّ من المشاركة السياسية للجماهير الشعبية كافة، والتعبئة في خوض المعارك الانتخابية، أما في آسيا وأفريقيا فقد برزت هذه الظاهرة في القرن العشرين بعد انحسار الاستعمار، للتصدّي لجوهر العلاقة بين الفرد والسلطة[9].

أمّا في البلدان العربية – وعلى الرغم من بروز التيارات التحرّرية فيه منذ النّصف الثاني من القرن التاسع عشر– إلا أنّ معظم الدارسين العرب في الشؤون السياسية عندما يتصدون لدراسة هذه الظاهرة، فإنهم يدرسونها تحت عنوان أزمة المشاركة السياسية ويعتبرونها أحد الأزمات السياسية التي تواجه المجتمع[10].

ويمكن القول إنّ ظهور المشاركة السياسية هو نتاج للتدخل الواسع للسلطة في الشؤون العامة من ناحية، وزيادة معدلات المعيشة وارتفاع مستوى التعليم من ناحية أخرى، وبالإضافة إلى تطور الأفكار وتنامي الدعـ وات المطالبة بحقوق الإنسان وحرياته وحق الناس في المشاركة في الشؤون العامة، وفي تقرير مصالحهم، الأمر الذي دفع عدد من

المفكرين للنظر إلى هذا المفهوم بما يتلاءم وتوجهّاتهم الفكرية والسياسية، لذا تعدد التعاريف التي تناولته، والتي من أهمّها:

_ النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون، بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أكان هذا النشاط فرديا أم جماعيا، منتظمًا أم عفويًا، متواصلا أم منقطعا، سلميا أم غير سلمي، شرعيا أم غير شرعي، فعّالا أم غير فعّال(11).

_ حق المواطن في أن يؤدي دورا معينا في عملية صنع القرارات السياسية وهذا في أوسع معانيها، أما في أضيقها أن يراقب تلك القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحكام (12).

_ تلك الأنشطة الإرادية التي يقوم بها أفراد مجتمع معين بُغية اختيار حكّامهم والمساهمة في صنع السياسة العامة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر(13).

_ تلك المجموعة من الممارسات التي يقوم بها المواطنون، أو بها يضغطون بُغية الاشتراك في صنع وتنفيذ ومراقبة تنفيذ وتقييم القرار السياسي اشتراكا خاليا من الضغط الذي قد تمارسه السلطة عليهم (14).

_ ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرار وصناعته بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها وإطلاق قواها الخلاقة بما يحقق أهدافها المرجوّة (15).

وقد أصبحت المشاركة السياسية من حيث طبيعتها وحجمها ومضمونها ضرورة لمواطني هذا العصر، الذي بات كيانه يتحدّد بمجموعة من الحقوق تتمثل في حرية التفكير والتعبير والاجتماع وإنشاء الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات إضافة إلى حق التعليم والمساواة والتكافؤ في الفرص، كما أنّها ضرورة لتمكينها للأفراد من اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك، إضافة إلى أنها تضفي الشرعية على الحكم(16).

لذا تعدّ دراسة المشاركة السياسية ذات أهمية كبيرة سواء أكانت على صعيد الفرد أو المجتمع أو السلطة أو على صعيد السياسة العامة، فهي:

1 – ضرورية على صعيد الفرد؛ لأنها العملية التي يؤدي من خلالها الفرد دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة في وضع وصياغة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وإيجاد أفضل الوسائل لتحقيق هذه الأهداف، وهذا يعني أن المشاركة السياسية هي تلك الأنشطة السياسية التي يشارك فيها الأفراد من أجل اختيار حكامهم سواء أكانت بصورة مباشرة أم غير مباشرة، أما صعيد السياسة العامة فهي مهمّة؛ لأنها تدفع بالحكام إلى تبني سياسة عامة تستجيب لمطالب المواطنين، وتسهم في إعادة توزيع موارد المجتمع بشكل أكثر عدالة[17]

2 – ضرورية لكل دولة؛ لأنها تحقق الوحدة الوطنية والاندماج بين أبنائها، بل هي شرط أساسي لذلك من خلال المساواة في توزيع الموارد بين أبناء الشعب الواحد[18].

3 – تحقق الوحدة الوطنية عن طريق إدماج المواطنين وبشكل متزايد في الحياة العامة، فهي تدفع باتجاه مساواة بين الجميع بغض النظر عن انتماءات الأفراد، وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع دائرة المواطنة وتعزيزها من خلال تيسير فرص الالتحام الوطني، وكسر الحواجز الطائفية والاجتماعية بين أبناء المجتمع [19].

4 – تجنّب النظام السياسي من وجود معرضة سريّة تهدّده وهي حق الشعب في المساهمة في صياغة السياسات العامة للبلاد، وتحديد موقفه بخصوص القضايا التي تهمّه والتي تعدّ أساسية في تحديد مصيره ومستقبله[20].

ونظرا لأهمية المشاركة السياسية في حياة الأمم فقد أكدت عليها المواثيق الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 الذي يؤكد في المادة (21) على حق كل شخص في إدارة الشؤون العامة لبلاده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يُختارون بحرية، ويؤكد أيضا على:

إنّ إرادة الشعب هي مناط صفة الحكام، ويجب أن تتحلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تُجرى دوريا بالاقتراع العام، وعلى قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من ضمان حرية التصويت(21).

الأفكار الحديثة حول مشاركة المرأة السياسية:

بعد استمرار النضال النسوي منذ حوالي قرنين ونصف من الزمن، ظهر تيار نسوي حديث يطالب بتطوير وإعادة فهم ما هو سياسي، رأت هؤلاء النسويات أنه من الصعوبة بمكان الفصل بين النضال الاجتماعي والنضال السياسي للمرأة، لأنّ نضالها اليومي من أجل التغيير الاجتماعي ومن أجل تحسين ظروفها في مختلف جوانب الحياة –والذي يعدّ إلى وقت قريب نضال شخصي ويقع ضمن المجال الخاص– هو نضال سياسي، فهناك تكامل بين دورها السياسي الرسمي أي الاشتراك في الانتخاب والترشيح وتبوّء المناصب القيادية ودورها السياسي غير الرسمي المتمثل في العمل على التغيير الاجتماعي والحصول على الحقوق العادلة في مختلف الميادين.

يؤمن هذا التيار النسوي بأنّه لا حدود تفصل الحياة السياسية عن الحياة الاجتماعية وينادي أيضا بعدم الفصل بين المجال العام والمجال الخاصّ، أي بين الأدوار الرسمية وغير الرسمية، لأنّ السياسة موجودة في كلّ عمل سواء كان خاصّا أم عامّا، وتقول (كيت ميليت) في هذا الشأن إنّ السياسية تتجسّد في إعادة هيكلة العلاقات الاجتماعية، وتحدّد أي مجموعة اجتماعية تسود وتسيطر على بقيّة المجموعات الأخرى، وأي منها يكون لها النصيب الأوفر من الموارد والمصادر العامة المتاحة في المجتمع[22] وخلصت على أنّه: سيبقى الدور السياسي للنساء مخفيا وغير ظاهر للأعيان، حتى يتوسع مفهومنا عن السياسة، لكي تشمل الصراعات اليومية التي تخوضها النّساء في سبيل العيش ولتغيير علاقات القوة والسيطرة في المجتمع[23]

أدخلت الحركات النسوية الحديثة مفهوم التمكين لما له من علاقة بتوسيع مفهوم السياسة، وينظر لهذا المفهوم كعملية يتم خلالها امتلاك المجموعات المقهورة بعض السيطرة على حياتها، عن طريق الانخراط في أنشطة وهياكل تسمح لهم المشاركة – بقدر أكبر– في الأمور التي تؤثر في حياتهم بشكل مباشر، وأيضا عن طريق استخدام القوة لتساعد تلك المجموعات على حكم نفسها بكفاءة وعلى تحقيق إنجازات تسرّع عملية التغيير على الصعيد الاجتماعي، أو لانتزاع منافع وخدمات من آخرين أو من دولة، وليس بهدف ممارستها على الآخرين، لهذا يُنظر للعديد من الأنشطة والهياكل التي تقوم بها الجماعات المضطهدة لتقوية

وتمكين ذاتها بهدف إحداث تغيير على الصعيد الاجتماعي على أنها من صميم السياسة[24] .

إنّ فهم هذه الأدوار السياسية للمرأة الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى مفهوم التمكين قد يساعد على توسيع مجال الدور السياسي للمرأة، ليشمل أشكالا مختلفة ومتنوعة من النشاطات التي قامت وتقوم بها النساء، سواء داخل البيت أو المجتمع، ولا يترك دورها السياسي مقتصرًا على المؤسسات المنظمة للمرأة سواء الحزبية أو الاتحادات الجماهيرية، بل يتعدّاها إلى فحص أثر هذا الدور في رؤية النساء لأنفسهنّ كقوة فاعلة ومؤثرة بإمكانهن التغيير.

أهمية المشاركة السياسية للمرأة:

زاد في الربع الأخير من القرن العشرين الاهتمام بقضايا المرأة عالميا خاصة في الدول النامية التي أدركت أهمية المشاركة السياسية للمرأة، حيث اكتشفت هذه الدول أنّ فشل خطط التنمية وتأخر مجتمعاتها، يعود في جانب أساسي منه إلى عدم الاستفادة من جهود ومهارات النساء، مما يسبّب هدرا في طاقة المجتمع.

أثبتت الدراسات أن المرأة تتمتع بمهارات مهمّة في إدارة شؤون الحياة لا يستفاد منها بالشكل الصحيح لغاية الآن، خاصّة بعد ظهور قدرات النساء من خلال التعليم والعمل، ومن خلال تأهليهن وتمكينهن في مجالات مختلفة.

إنّ تزايد عدد السكان العالي وما يرافقه من احتياجات مختلفة يتطلب جهودا أكبر، ومهارات أكثر تنوعًا، مما يعني استغلال أمثل لكافة موارد المجتمع وتفعيلا لطاقاته رجالاً ونساءً.

إنّ التغيير المطلوب إحداثه لتنمية المجتمعات يتطلب إشراك وتضافر جهود نسبة كبيرة من النساء؛ لأنّ عددًا قليلاً من النساء لا يكفي لإحداث هذا التأثير والتغيير اللازمين، لذلك أصبح أساسيا وعالميا أن تضع الحكومات خططًا وتشريعات خاصّة لزيادة نسبة مشاركة النساء في مواقع القرار.

يمثّل إشراك النّساء في صياغة الشأن العام حضاريا للحدّ من الصراعات السياسيّة، وطريقة مُثلى لإحداث التغيير السياسي المرغوب، والذي من شأنه تجاوز الماضي والتخلص منه،

كذلك يساهم توسيع قاعدة المشاركة السياسية لتشمل كافة شرائح المجتمع والنساء تحديدًا في إضفاء الشرعية على المؤسسات التمثيلية والتنفيذية لأي نظام سياسي مما يُعطيها قوة تابعة ومستندة إلى الخيار الديمقراطية، ويمنح المرأة شعورًا بإقرار المجتمع بتمتعها بالمواطنة الكاملة ودون تمييز، يعزّز لديها مبدأ الانتماء لمصلحة الوطن، ويعزز مكانتها في المجتمع عن طريق إحداث تغيّرات جوهرية تشمل كافة البُنى والهياكل الموجودة على طريق التنمية الشاملة[25]، هناك مبرّرات تجعل من مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار السياسي مسألة مهمة، يمكن إجمالها فيما يلي

- تمثّل المرأة قطاعًا اجتماعيًا رئيسًا له دوره الاجتماعيّ والتربويّ والإنسانيّ، وبالتالي من الضروري أن يقرّر هذا القطاع فيما يخصه من قضايا وسياسات، وأي تهميش له سينعكس سلبًا على المجتمع بأكمله، وهي بذلك تؤدي دورًا مهمًا في عملية النهوض بالمرأة بشكل عام، وهذا مطلب ديمقراطي وعادل يؤدي إلى توازن يعكس تكوين المجتمع الحديث.
- إنّ تطوير مشاركة المرأة في هيئات ومراكز صنع القرار، وتدعيم وجودها التمثيلي في مختلف الهيئات الاجتماعية والسياسية، سيشكل حافزًا لجمهور النساء نحو تنمية المشاركة السياسية والانتماء الطوعي في مختلف مؤسسات المجتمع المدني مما يعني إحداث نقلة نوعية في وعي المرأة لذاتها، ويشجعها على الانتماء الطوعي الذي يرقى بوعيها ودورها، بدلا من انتماء إرثي يشكّل غالبًا عامل كبح وإعاقة لها لانطلاقه من الموروث الثقافي المحافظ، إنّ إتاحة الفرصة للمرأة للمشاركة السياسية القاعدية، ونجاحها في الوصول إلى المؤسسات التمثيلية، يعنيان مباشرة جدارتها وأهليتها في التحدي الذي تتعرض له في الميدان السياسي، وإثبات كفاءتها وقدرتها على تحمل المسؤولية والأعباء نفسها التي يتحملها الرجال، إنّ هذه المشاركة والتمثيل القاعدي يبقي المرأة على تماس بالجماهير، وهي فرصة لتحطيم الصورة النمطية والسلبية المرسومة لها من قبل المجتمع، تبعا للأدوار البيولوجية للرجال والنساء.

- إنّ تفعيل وتدعيم المشاركة السياسية للمرأة ضمن محددات قانونية ودستورية، وضمن سياسات مقرّرة، يعني التوافق والانسجام مع المواثيق الدولية وقوانين حقوق الإنسان التي أقرّت للمرأة مبدأ المساواة دون تمييز، والتي أقرّت لها حقوقها الكاملة في بناء شخصيتها والتعبير عن إرادتها، والانخراط في المجتمع والنظام السياسي، وتعدّ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة تتويجًا وتأكيدًا لحقوق المرأة ومساواتها وتمكينها من أدائها لدورها ونيل استقلالها الذاتي وتحسين مركزها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وهي أمور ضرورية وفي صلب التنمية المستدامة التي يسعى المجتمع لتحقيقها(26).
- تجعل المشاركة السياسية المرأة أكثر إدراكا لمشاكلها، مما يفتح لها باب للتعاون الإيجابي بينها وبين كافة المؤسسات الرسمية والمدنية لحلّ هذه المشاكل ومعالجة قضاياها بشكل إيجابي، وهذا بدوره يعزز من دور المؤسسات مجتمعيا، ويردم الهوة القائمة بين هذه المؤسسات والقاعدة الجماهيرية التي من المفترض أنّ تمثلها، إنّ التواصل ما بين هذه الجماهير وبين المؤسسات بطريقة تمكنها من معرفة احتياجات وأولويات الجماهير، هي طريقة مثلى تساعد على نجاح خطط التنمية الفاعلة.

اكتسبت دراسة المشاركة السياسية للمرأة أهمية متزايدة في السنوات الأخيرة كردّ فعل لثورة قضايا حقوق المرأة في العالم، وردّ فعل المؤتمرات العالمية للمرأة، والمشاركة السياسية لها، جاءت لاعتبارات عديدة، منها: أنّ المرأة هي نصف المجتمع تساهم في بنائه وتنميته وتقدّمه، كما أن المرأة تلعب دورًا مهمّا داخل الدول النامية، وأنه لو نظمت حقوقها واستخدمت امكانياتها الخلاّقة يصبح في مقدرتها أن تغير من ميزان القوى السياسيّة وتعمل على نجاح أفضل الأحزاب وتختار أفضل النواب، بالإضافة إلى ذلك تعدّ جزءا من البناء التشريعي في الدولة، كما تساهم المرأة في دفع عملية التنمية في البلاد، إذ أثبتت معظم التجارب أنّ المرأة عنصر حاكم في صنع المستقبل، كما أن موضوع المشاركة السياسية أصبح من أهم الموضوعات التي لا تقتصر على الساحة المحلية أو العربية، بل اتجهت جميع الدول إلى التأكيد على دور المرأة وتشجيعها على قضية المشاركة في المجتمع على كافة الأصعدة، ومازالت تواجه العديد من العقبات والعراقيل التي تتطلب الجهد والإرادة

وصدق النوايا لإزاحتها عن الطريق [27] ويختلف ذلك الأمر من بلد إلى آخر، ولعلّ مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية تبقى هي القضية الأهمّ لرغبة الرجل في الحوز على مقاليد الحكم والسلطة.

وعلى الرغم من أن حضارة اليوم قد مكّنت المرأة من معرفة حقوقها الإنسانيّة والمطالبة بها والدفاع عنها، مثل: حقها في التعليم والعمل والممارسة السياسية بما فيها صنع القرار السياسي، غير أنه بالمقابل توجد بعض الآراء المنتشرة على مستوى الوطن العربي والإسلامي الذي يحرّم على المرأة التمتع بالحقوق السياسية، والبعض يتّخذ الإسلام ذريعة لذلك.[28]

مشاركة المرأة في الحياة السياسية في ليبيا 1952- 1969:

مند استقلال ليبيا سنة 1951 ، تبقى مسألة مشاركة المرأة في الحياة السياسية هاجساً يؤرق الحركة النسوية وأنصارها في ليبيا، وقد شهد نضال النساء في هذا المجال في المراحل السياسية المختلفة تطورات متباينة : فأحيانا حققت النساء انتصارات تشريعية مهمة اصطدمت بعقبات اجتماعية محافظة، وأحانا أخرى بقيت حقوق النساء بالمشاركة السياسية مقيدة اجتماعياً من دون أن يجدن أي مساندة سياسية أو تشريعية علماً أن هذه القيود الاجتماعية شهت مؤخراً تفاقما تحت وطأة النزاع المسلح وتأثيراته السلبية، وسنتناول في هذا الشأن المشاركة السياسية للمرأة في فترتي النظام الملكي والنظام الجماهيري ، لنفصل من ثم تطورات المرحلة الانتقالية بعد 2011 مع محاولة استشراف أي مستقبل ينتظر المرأة الليبية في الحياة السياسية(29) .

و من الأهمية بمكان تتبع النصوص التشريعيّة التي نظمت حق وآلية المشاركة السياسية للنساء من بدء بناء الدولة لرصد أهمية التحولات التي ارتبطت بهذا الحق، لذا سوف يتم تناول طبيعة المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا خلال فترتي النظام الملكي والنظام الجماهيري (حقبة القذافي) كمقدّمة لرصد واقع مشاركتها في خلال الفترة (2011 – 2017).

النظام الملكي 1951- 1969:

نالت ليبيا استقلالها في 1951، وتحصّلت النساء الليبيات على حق الانتخاب بموجب التعديلات التي أجراها الملك إدريس عام 1963 على بعض أحكام دستور 1951، حيث نصّت المادة 102 على أن الانتحاب حق لليبيين البالغين إحدى وعشرين سنة ميلادية على الوجه المبين في القانون، ويجوز المرأة أن تمارس هذا الحق وفقا للشروط التي يضعها القانون، ورغم حصول المرأة على هذا الحق القانوني إلا أنها بقيت بعيدة كل البعد عن المشاركة السياسية، ومع ذلك جاء قانون انتخاب مجلس النواب الاتحادي الليبي رقم (6)، يحصر شروط الناخب في الذكور فقط، الأمر الذي يعدّ خرقا للأحكام الدستورية، بالرغم من أنه لا يتوقع في تلك الحقبة أي مجال للمشاركة السياسية للمرأة في مجتمع كانت نسبة الأمية فيه تربو على 90%.

النظام الجماهيري 1969-2011:

تضمنت التشريعات الليبية منذ 1969 في أغلبها التأكيد على حقوق النساء في المشاركة السياسية، فباستثناء الإعلان الدستوري المؤقت الذي سنّ إثر الإطاحة بالنظام الملكي، الذي لم يتطرق إلى المشاركة السياسية بشكل عام كحقّ، وأيضًا كآلية للمساهمة السياسية في الحكم، كفلت بقية التشريعات هذا الحقّ حيث أكّدت وثيقة إعلان سلطة الشعب 1977 حق المشاركة؛ حيث نصّت في هذا الشأن على: " إنّ السلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية للنقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام، ويحدّد القانون نظام عملها"، هنا خاطب المشرع المواطنين والمواطنات تحت مسمى (الشعب) وفي هذا كفالة واضحة لحق النساء في المشاركة.

وبصدور قانون رقم (20) لسنة1991 بشأن تعزيز الحرية، نهج المشرع نهجًا أكبر تحديدا، حيث أشار القانون من خلال مادته الأولى إلى التساوي في حقوق المواطنة، وعدم جواز المساس بالحقوق، وذهبت المادة الثانية من القانون إلى التأكيد على حق الترشيح للجنسين، كذلك لعضوية أمانات المؤتمرات الشعبية.

أيضا جاءت الوثيقة الخضراء لتؤكد على هذه المساواة بشكل قطعي وواضح، حيث نصّت على أنّ أبناء المجتمع الجماهيري متساوون رجالا ونساءً في كل ما هو إنساني.

أيضا يمكن الإشارة في هذا الشأن إلى وثيقة حقوق وواجبات النساء في المجتمع الجماهيري التي اعتمدها مؤتمر الشعب العام، وجاءت في هيأة مبادئ عامة تنظم حقوق المواطنة للمرأة الليبية في كافة الجوانب وتؤكد على ضرورة مشاركة النساء سياسيا من خلال المؤتمرات الشعبية دون نيابة أو تمثيل من أحد، إلا أن هذه المبادئ لم تتم ترجمتها إلى قوانين قابلة للتطبيق، و ظلت ضمن طيات الخطاب الشعبوي للنظام حينها.

المشاركة السياسية للمرأة الليبية في تشريعات ما بعد 2011

بعد التغيير الذي أطاح بنظام القذافي 2011– 2017 خرجت العديد من القوانين التي لمست مشاركة النساء سياسيا سواء من حيث الإشارة إلى الحق بشكل عام، أو من خلال تنظيم الآلية، وهي:

- الإعلان الدستوري المؤقت 2011: لم يخص الإعلان الدستوري النساء بنص منفصل ومفصّل عن مشاركتها السياسية دأبه في ذلك دأب العديد من النصوص الدستورية، ولكنه أيضا لم يغفل بالتأكيد على المساواة بين الجنسين من مدخل المواطنة، حيث نصّت المادة (6) من الإعلان على أن الليبيين سواء أمام القانون، ومتساوون في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وفي تكافؤ الفرص، وفيما عليهم من الواجبات والمسؤوليات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين أو المذهب أو اللغة أو الثروة أو الجنس أو النسب أو الآراء السياسية أو الوضع الاجتماعي أو الانتماء القبلي أو الجهوي أو الأسري، وأيضا أشارت المادة (15) إلى كفالة الدولة بحرية تكوين الأحزاب السياسية وتكوين منظمات المجتمع المدني.
- القانون رقم (4) لسنة 2012 الخاص بانتخاب المؤتمر الوطني العام: جاء القانون ليفتح المجال واسعا في عضوية المؤتمر الوطني العام، حيث أشارت المادة الخامس عشرة منه إلى ضرورة ترتيب المرشحين من الذكور والإناث عموديا أو أفقيا في القوائم الحزبية، وفض قوائم الأحزاب التي لا تحترم هذا المبدأ، الأمر الذي سمح للمرأة بالتواجد في أول برلمان بعد تغيير النظام السياسي في عام 2011 بشكل مقبول بنسبة تواجد .%16.5

- قانون رقم (3) لسنة 2012 الخاصّ بإنشاء المفوضية العليا للانتخابات: منح القانون رقم (3) للنساء مقعدين من إجمالي 15 مقعدًا مخصّصة لمجلس المفوضية، أي بنسبة 13%، ولقد تم تعديل العدد بموجب القانون رقم 44 لسنة 2012 إلى 11 عضوا، منهم سيدة واحدة فقط بنسبة 0.9%، ولقد أُعيد تشكيل أعضاء المفوضية استعدادا لانتخاب الهيأة التأسيسية لوضع الدستور بناء على قرار المؤتمر الوطني العام رقم 40 لسنة 2013، ومثّلت النساء بمقعد واحد من واقع سبعة، أي بنسبة 14%.
- القانون رقم (59) لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية: في السياق عينه جاء القانون للإدارة المحلية في ليبيا ليمنح مقعدا واحدا للمرأة في عضوية المجلس البلدي.
- القانون رقم (17) لسنة 2013 لانتخاب الهيأة التأسيسية: جاء هذا القانون مانحًا للنساء كوتة 10%، بمعنى 6 مقاعد من واقع 60، وهي نسبة ضئيلة تم التوصل إليها بعد مقاومة شرسة من نواب التيار الإسلامي في المؤتمر الوطني العام.

جدول (1) عدد المرشحين لكل دائرة انتخابي في انتخاب المؤتمر الوطني العام لعام 2012 (النظام الفردي)

رقم الدائرة	الدائرة الانتخابية	ذكور	إناث	المجموع	النسبة
1	طبرق	132	5	137	5.48
2	البيضاء	146	2	148	5.92
3	بنغازي	304	23	327	13.7
4	اجدابيا	128	2	130	5.2
5	سرت	74	0	74	2.96
6	سبها	156	4	160	6.4
7	أوباري	132	3	92	3.68
8	غريان	146	2	221	8.84
9	مصراته	304	6	192	7.68
10	الخمس	127	3	165	6.6
11	طرابلس	434	25	459	18.35
12	العزيزية	140	3	143	5.72
13	الزاوية	247	6	253	10.12

و تتمترس أيضا تحت حجّة كفاءة النساء التي هي خير ضمان لمشاركتها السياسية، المناوئين لتواجد القضاء العام ليبرّروا عدم موافقتهم على تخصيص حصة بعينها، وترك المجال مفتوحا لقدرات النساء على الترشيح وعدم النصّ على ذلك.

القانون رقم (10) لسنة 2014 لانتخاب مجلس النواب: خصص القانون في مادته 18 نسبة 16% من مقاعد مجلس النواب للنساء ووزعت هذه المقاعد على بعض المراكز الانتخابية.

المصدر: اعداد الباحث استناداً لبيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

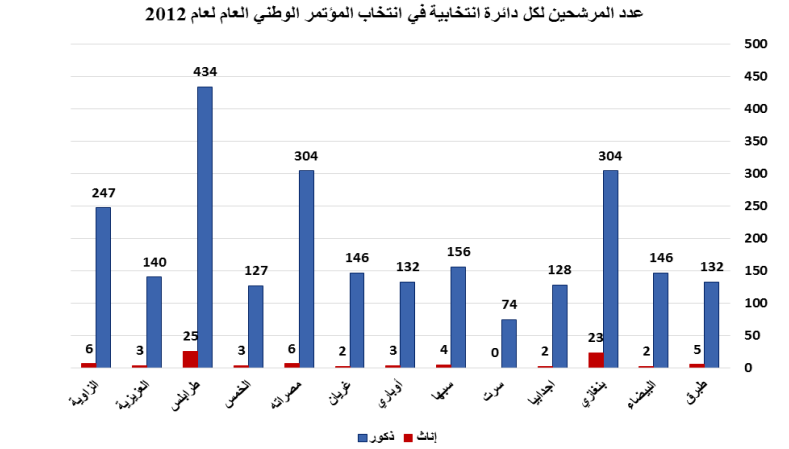

2012

المصدر: إعداد الباحث استنادا لبيانات جدول 1

يلاحظ من خلال الجدول أنه حتى في المناطق التي شهدت الحراك النسائي الأكبر في بداية الثورة، سجّل ترشيح النساء على قائمة الفردي ضعفًا في الإقبال، وهنا نشير إلى الدائرة الانتخابية الثالثة (بنغازي) والتي سجل فيها ترشيح امرأة على قائمة الفردي مقابل330 مترشح من الرجال أي: بنسبة مشاركة 0.07%.

ومقارنة بنسبة مشاركة النساء في الترشيح على قوائم الأحزاب جدول(2) شكل (2) يُعطي دلالة على صعوبة ترشيح النساء بشكل مستقل (النظام الانتخابي الفردي)، بسبب معوقات كثيرة قد يأتي على رأسها عدم وجود موارد مالية لتمويل الحملة الانتخابية خاصة مع افتقاد الخبرة في القيام بحملات انتخابية وحشد الأصوات.

جدول (2)عدد المترشحين ذكور وإناث في الدوائر الانتخابية في انتخاب 2012 وفق (نظام القائمة)

رقم الدائرة	اسم الدائرة	ذكور	إناث	المجموع
1	طبرق	37	24	61
2	البيضاء	36	26	62
3	بنغازي	84	77	161
4	اجدابيا	24	16	40
5	سرت	14	12	26
6	سبها	64	55	119
7	اوباري	35	30	65
8	غريان	0	0	0
9	مصراتة	34	25	59
10	الخمس	25	12	37
11	طرابلس	207	184	391
12	العزيزية	26	22	48
13	الزاوية	33	34	67

المصدر : بيانات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

شاركت المرأة الليبية كمرشحة أو ناخبة في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012، وقد نجحت في الحصول على (33) مقعداً من واقع ثمانين مقعداً مخصصة للأحزاب وفق نظام القائمة، ومقعد واحد من واقع (120) مخصصة للمرشحين (النظام الفردي) وعليه لا يرجّع حصول النساء على هذا العدد من المقاعد إلى قناعة اجتماعية بدور المرأة أو الاعتراف بقدرتها على ممارسة العمل السياسي، إنما بالدرجة الأولى راجع للأحكام القانونية التي فرضت وجود نساء في القوائم الحزبية، ولعل حصول النساء على مقعد واحد من المقاعد المخصصة للنظام الفردي هو الأكثر تعبيرا عن نظرة المجتمع الليبي للمرأة ودورها في العمل

السياسي، والجدير بالذكر أنه حتى في المناطق التي شهدت الحراك النسائي الأكبر في بداية الثورة، سجل ترشح المرأة على قائمة الفردي ضعفاً في الإقبال .

شكل (2) يبين عدد المترشحات لانتخاب المؤتمر الوطني العام في كل الدوائر الانتخابية وفق نظام القائمة 2012

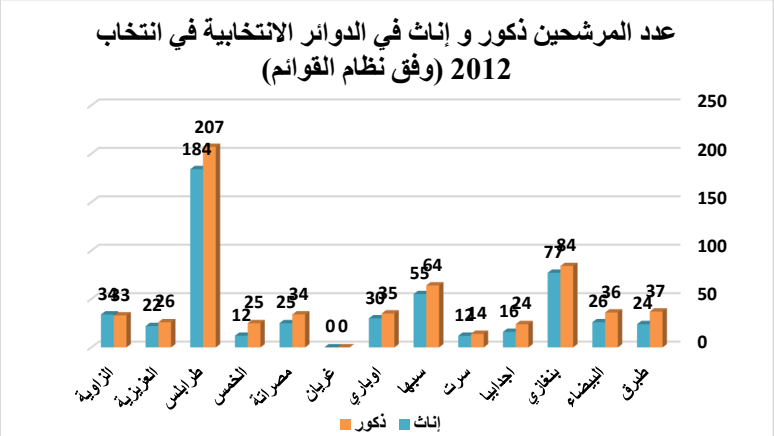

المصدر: اعداد الباحث استنادًا ،

وتجدر الإشارة إلى عدم تقبّل مشاركة النساء في الانتخابات من قبل البعض، حيث عانت النساء المترشحات كثيرا خلال حملاتهم الانتخابية من محاولات للتخريب والتشويه لصورها الانتخابية من قبل الجماعات التي ترى في نشر صور النساء أمرًا متنافيا مع القيم الدينية والاجتماعية، ناهيك عن تشويه سمعة المترشحة من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.

دعم مشاركة المرأة السياسية كناخبة في انتخاب المؤتمر الوطني العام 2012: إن تمكين المرأة لضمان مشاركتها الكاملة في عملية التحول إلى الديمقراطية، هو أمر بالغ الأهمية في ليبيا، كما هو الحال في بلدان الربيع العربي، في حين لا تزال المرأة الليبية تواجه مشاكل بسبب البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية السائدة، حيث كانت مشاركتها في الانتخابات

بعد الثورة في ليبيا هي التجربة الأولى للانخراط في السياسة، ولم تبدأ ممارستها حقوق المواطنة إلا في 7 يوليو 2012 مع أول انتخابات حرة، والتي مثلت لحظة تاريخية لليبيا.

جدول (3) عدد الناخبين الإناث والذكور المسجلين في السجل الانتخابي 2012

الدائرة الانتخابية	عدد الاناث	عدد الذكور	المجموع
طبرق	53982	72348	126330
البيضاء	63004	89446	152450
بنغازي	111818	158373	270191
اجدابيا	41285	56396	97681
سرت والسدرة	39100	48657	87757
الشاطئ وبراك	28017	34667	62684
اوباري ومرزف	32707	36037	68744
غريان	70120	97376	167496
مصراته	94064	137130	231194
الخمس ترهونة	62105	101534	163639
طرابلس القربوللي	166388	228413	394801
العزيزية و الماية	97849	94795	192644
الزاوية	110323	143189	253512
المجموع	970762	1298361	2269123

المصدر// تجميع إعداد الباحث استنادا لبيانات المفوضية العليا للانتخابات 2012

شهد انتخاب المؤتمر الوطني العام إقبالاً عاليا لليبيين والليبيات على السواء، حيث بلغت نسبة التسجيل 61%، وهذا ما يفسّره بالحماسة العالية لممارسة تجربة الانتخابات التي اعتبرها النظام السابق تحايلًا على الديمقراطية.

لقد شكّلت مشاركة المرأة كناخبة نسبة عالية تقدّر ب 45% من إجمالي عدد المسجلين في 13 دائرة انتخابية، وتحصّلت دائرة أوباري على أعلى نسبة في المشاركة تقدّر ب51% في الوقت التي سجلت دائرة الخمس أقل نسبة مشاركة تقدّر ب36%.

ويبقى تبرير هذه النتيجة غامضًا، حيث يتطلب في هاتين الدائريتين سبب ارتفاع نسبة المشاركة في أوباري، بالرغم من أنه كان من المتوقع أن تكون أعلى نسبة مسجلة للمشاركة الانتخابية في دائرتي بنغازي وطرابلس، في نفس السياق ما يمكن ملاحظته على أول انتخابات شعبية تمت بعد سقوط النظام السابق، وبالرغم من نسبة مشاركة المرأة في التصويت والتي بلغت 39%، فإن المرأة لم تصوت للمرأة، وتم توظيف تصويتها لمقاعد الرجال، هذا ما يبرّر عدم فوز المرأة بأكثر من مقعد في النظام الفردي، ولعلّ في ذلك مؤشرا على عدم ثقة المرأة في قدرة وكفاءة بنات جنسها. شكل (3)

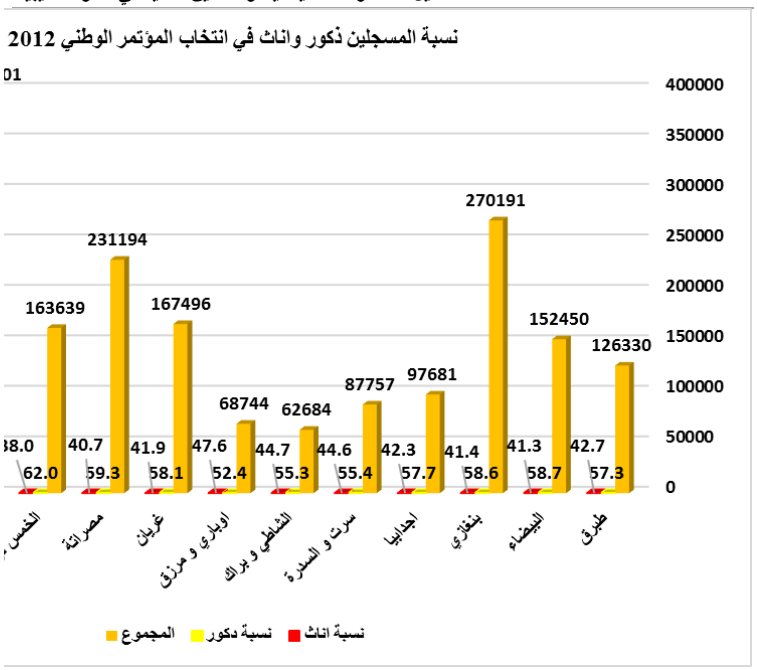

المصدر: إعداد الباحث استناداً للبيانات الجدول رقم (3)

المشاركة في الانتخابات البرلمانية (مجلس النواب يونيو 2014):

خصّص القانون رقم (10) لسنة 2014 بشأن انتخاب مجلس النواب نسبة 16% للمرأة فقط من مقاعد مجلس النواب البالغة 200 أي: ما يوافق 32 مقعدًا، ولقد أفرزت الانتخابات 29 مقعدا شغلتها المرأة في مجلس النواب وفقا للنتائج التي أعلنتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومقارنة بالقانون رقم (4) الخاص بانتخاب المؤتمر الوطني، غابت الأحزاب وقوائمها، وتم تبني النظام الفردي وتساوى تقريبا عدد النساء في المجلسين النيابيين.

عليه تعليق [S1]:

بلغ عدد الناخبين المسجلين نحو مليون ونصف المليون ناخب، منهم 905 ألف من الذكور، و603 ألف من الإناث، وهو ما يقارب نصف العدد الذين سجلوا في يوليو 2012، لذا كانت المشاركة في الانتخابات ضعيفة جدًا، حيث انتخب 630 ألف، وهو رقم أقل من ربع مَن شارك في انتخابات المؤتمر الوطني العام 2012 والبالغ عددهم 1.75 مليون.

المشاركين في العملية الانتخابية في انتخاب المؤتمر الوطني ومجلس النواب.

يعكس شكل (3) الفارق بين عدد المترشحات والمترشحين في انتخاب مجلس النواب الذي يجسّد عزوفًا واضحًا في العمل السياسي مقارنة بالمترشحات في انتخاب المؤتمر الوطني العام، وهذا الانخفاض في نسبة الترشيح لا يمكن تفسيره بمعزل عن انخفاض النسبة ذاتها للمترشحين الذكور مقارنة بسابقه، الأمر الذي أرجع حينها إلى خيبة الأمل في أداء المؤتمر الوطني، وأيضا نتاج سوء الأوضاع الأمنية.

مشاركة المرأة في انتخاب الهيأة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور:

كشفت عملية انتخاب الهيأة التأسيسية لصياغة الدستور، عن الإقبال الضعيف من الجنسين لأسباب تتعلق بالأمن وبتحديات معيشية وشعور بإحباط عام نتاج الأداء الضعيف لمؤسسات الدولة، فقد وصل عدد الناخبين المسجلين إلى (1.101.541) منهم (652.040) رجل، و (449.501) امرأة، ولقد انتُخب منهن فقط 28%، وهذه النسبة ضعيفة جدا مقارنة بعدد الليبيين المتمتعين بالحق الانتخابي والمقدرين ب(3.401.000) أي أنّ نسبة الناخبين لم تتجاوز 10% من الإجمالي، ووفقا لتقرير المفوضية العليا للانتخابات، بلغت نسبة المشاركة على مستوى 11 دائرة انتخابية 41%، وسجلت أعلى نسبة 44% في دائرة طرابلس، وأقل نسبة كانت 32% سجلت في دائرة الخمس.

إن ضآلة عدد المترشحات على القوائم الخاصة بالمرأة، والتي بلغت 55 مترشحة من إجمالي المترشحين، و (9) مترشحات على القوائم العام من إجمالي المترشحين عن العام، وتجدر الإشارة إلى أن المقاعد الممنوحة للمرأة تم توزيعها بشكل غير عادل بين الدوائر الانتخابية، ووفقا لقانون الانتخابات حُرمت المرأة في سرت ومصراتة والزاوية على القوائم الخاصة بهن، مما دفعهن للترشيح على العام، وفقدان احتمالية الفوز بالضرورة، لأن

اتجاهات التصويت تميل إلى جانب المترشحين الرجال، وهذا ما خلصت النتائج، حيث عكست عدم فوز أي من النساء المترشحات على قائمة العام، وهذا يعكس أهمية الكوتا للمرأة، والتي يصعب عليهن التقدم للأمام والنجاح بدونها في إطار مجتمع لا يزال يلقي بشكوكه في قدرة النساء على ممارسة العمل السياسي، وإن كان إقرارها يجب أن يكون بصفة مؤقتة وليس دائمة، حيث يجب على النساء بناء قاعدتهن الشعبية، والعمل على كسب الثقة والقدرة على التغيير.

مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية:

وفقا لقانون 59 لسنة 2012 لنظام الإدارة المحلية في ليبيا ليمنح مقعدا واحد على الأقل للمرأة في عضوية المجلس البلدي، وهذا الأمر يعني وجوب ترجمة النظام الانتخابي بشكل يسمح بإمكانية التنافس على أكثر من مقعد للمرأة في الانتخابات البلدية، **إلا** أن هذا الأمر لم يحدث، حيث أسفرت هذه الانتخابات على اختيار امرأة واحدة فقط، وهذا مخالف لروح القانون، حيث إن صياغته القانونية تسلّم بوجود امرأة على الأقل، يجب على كل مجلس أن يغض النظر على عدد السكان حيث لا توجد أي بلدية فيها أكثر من امرأة مهما تباينت الظروف المجتمعية فيها، والتي قد تؤثر على تقبّل المشاركة من عدمها، وعلى مستوى البلديات نجد امرأة واحدة فقط بوظيفة عميد بلدية من واقع 102 عميد بلدية، وتجدر الإشارة إلى أن المرأة كلّفت بمهام عميد بلدية لشغر المقعد ولم يتم انتخابها.

أي مشاركة للنساء في الاستحقاقات القادمة :

في المرحلة القادمة يبرز العديد من الاستحقاقات الانتخابية مما يفتح الكثير من الأسئلة حول كيفية ضمان حقوق النساء في القوانين القائمة المنظمة للانتخابات، بغياب أي ضابط دستوري في هذا الخصوص، فهل سنتفاجأ بنسبة تفوق 16 % ككوتا، أم تظل نسبة النساء تتراوح عند هذا الحدّ، أو ستضرب هذه الحصة بطريقة أو بأخرى ؟ الأهم : هل سنشهد تغييراً في إقبال النساء على الترشيح أو التسجيل في الانتخابات ؟ المستقبل وحده هو الكفيل بالإجابة على هذه التساؤلات.

المعوقات التي تسبب تأخر المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا:

تواجه المرأة العربية بشكل عام –والمرأة الليبية – بشكل خاص كثيرًا من الصّعوبات التي تحمل الإرث التقليدي الشعبي والقيود القانونية التي تعيق تحسين وضعها، ويأتي كل ذلك في ظل انعدام الدعم المعنوي لها، وغياب دعم الحكومة لإحداث تأثيرات حقيقية على المستوى السياسي والثقافي والتنموي والاجتماعي، وهذه أكثر الأمور التي تؤخر عملية الإصلاح الشامل والمشاركة السياسية العادلة بين الرجل والمرأة.

ومن المعوقات التي تواجه المرأة في مسيرتها لخوض العمل السياسي يمكن تصنيفها كما يأتي:

أولاً– معوقات سياسية قانونية:

1– الافتقاد إلى رؤى استراتيجية لتنمية المرأة سياسيا، ونقص الأنشطة التي تؤكد على ذلك، فالأنشطة موسمية وظروف المرأة تلتحق بالرجل والأطفال غالبًا.

2– ضعف الإدارة السياسية في بلورة قوانين تقوم على المساواة في الحقوق وعدم اقتصارها على المساواة الظاهرة وغير الحقيقية أمام القانون.

3– مصادر التشريع المعتمدة والتي تقيّد مشاركة المرأة في الحياة السياسية، كما يتم بعض التفاسير في الدين لتكريس التمييز بين الرجل والمرأة، والذي يؤدي إلى خلط المفاهيم واختلافها.

4– غياب التقاليد الديمقراطية، وحرية العمل السياسي، والتقيّد والمنع وغلبة النظام القبلي أو الأيديولوجي بدلا من المواطنة.

5– عدم احترام الدول لالتزاماتها عند المصادقة على الاتفاقيات الدولية وافتقار هذه الاتفاقيات لآليات إلزامية، واقتصارها على آليات توعوية لأسباب سياسية.

6– ارتفاع نسبة الأميّة النسائيّة، وأهمها ارتفاع نسبة الأميّة القانونيّة التي تجعل المرأة غير واعية بحقوقها الكاملة.

ثانيا– معوقات اجتماعية وثقافية تتلخّص في الآتي:

1 – الإرث التاريخي الطويل من التمييز البنيوي الناشئ عن تقسيم العمل، وتحديد الأدوار والانتماءات القبلية والعائلية والطائفية.

2 – الموروث الثقافي والاجتماعي، هذا الموروث على النظام الأبوي القائم على عادات وتقاليد تميزه، وتأويلات التيارات السلفية المتطرفة في بعض الدول، وزعماء الطوائف في دول أخرى.

3– تفشي العنف المجتمعي بصورة واضحة في بعض الدول، كدور الشرطة الدينية التي تتحكم بمصير الإناث في ذلك الدول.

4– التعامل مع المرأة على أنها مخلوق أقل شأنا من الرجل، ويشكّل غياب الدعم الأسري لتشجيع المرأة في المشاركة في المنظمات والجمعيات وفي الحياة العامة، و آلية إبقاء فرص المرأة محدودة.

5– قلّة المبادرات النسائية فيما يخصّ مشاركة المرأة في الحياة السياسية والتنموية والثقافية، وتخوفها من ممارسة مهام قد تؤدي إلى احتكاكها بسلطات الدولة والجماعات المتطرفة دينيا بسبب نشاطها ومطالبتها بممارسة حقوقها و لا سيّما المساواة وعدم والتمييز.

ثالثا: معوّقات اقتصادية:

1– انتشار الفقر وبالتالي انعكاسه على المرأة والأطفال مما يجعل وضع المرأة الاقتصادي أقل من الرجل.

2– عدم استطاعة المرأة توفير المال الكافي لحملتها الانتخابية، وبذلك تفقد فرصة النجاح المتوفرة للرجل.

3– التفرقة بين الأجور المدفوعة للرجل والمرأة، مما يجعل وضع المرأة الاقتصادي أقل من الرجل.

رابعًا: المعوقات الذاتية وتتلخّص في الآتي:

1– عدم وعي النساء بأهمية دورهنّ في الحياة وبالذات الدور السياسي كنتيجة للتربية العائلية والمدرسية التي تتلقاها.

2– المسؤوليات العائلية التي تُلقى على المرأة وحدها، وعدم محاولة المرأة تطوير قدراتها بسبب انشغالها بأمور الأسرة على حساب نفسها.

الخُلاصة:

تمثل المشاركة السياسية الأساس لأي نظام ديمقراطي، وتعدّ أحد الشروط المطلقة له، بل ويتوقف مستقبل الديمقراطية عليها، حيث لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسية، والتي أصبحت تلعب دورًا مهمّا في تطوير آليات وقواعد الحكم الصالح، وأيضًا ما يُعرف بالتنمية المستدامة، وباعتبار المشاركة السياسية كفعل سياسي، فإنّ هذا الفعل أو السلوك السياسي يتشكل أو يتكون في السياق الاجتماعي للأفراد وقد يتسع هذا السياق ليشمل الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ومن دراسة المشاركة السياسية للمرأة عموما، وتجربة المرأة الليبية خصوصا، أنه وبالنّظر للتحديات وفرص الاستفادة من كل طاقات المجتمع المعاصر، وبالنظر للفرص والتهديدات التي تمثلها البيئة الخارجية ضد البيئة الوطنية الداخلية للمجتمعات خصوصا مجتمعات العالم الثالث، فأن ضرورة المشاركة لكافة فئات هذه المجتمعات دون استثناء أو تمييز تفرض نفسها على كل المستويات وفي كل الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالنّساء لكل المجتمعات يمثلن النصف أو يقللن عنه بقليل في بعض المجتمعات النامية كليبيا مثلا التي تشهد انخفاضا عدديا ولو بسيط في عدد الإناث عن الذكور، مع مراعاة شروط وأبعاد هذه المشاركة، وأهمها ألا تؤثر على الطبيعة البيولوجية للمرأة وخصائصها الأخلاقية، فمتى توفرت هذه الشروط والأبعاد تمكنت المرأة من الانضمام لأي نشاط إنساني، سواءً أكان اقتصاديا أو اجتماعيا أو سياسيا، وفرضت وجودها واحترامها على كل الفئات المجتمعية، وأثبتت أهليتها التاريخية والإنسانية للمشاركة في تطوير بلدها وخدمة وطنها مثلها مثل الرجل النافع لأهل بيته ووطنه وأمته على أساس من التعاون والانسجام الاجتماعي والمشاركة، لا على أساس التناحر والتنافر وتبادل الاتهامات بسبب أو بدون سبب، فعلى كلا الجنسين الفهم الصحيح لحقيقة هذه المشاركة.

ومن الاستنتاجات المتوصّل إليها أنّ المرأة الليبية قد تمنعها أوضاعها الخاصة بها من الانضمام للعمل السياسي، إما بسبب ضعف مشاركتها الاقتصادية، أو بسبب ضعف مستواها التعليمي أو انعدامه حيث تتفشى الأمية في بعض الأوساط النسائية في كثير من المناطق العربية والإسلامية، فلكي تنجح المرأة في اقتحام المجال السياسي لا بدّ من توفر

معطيات أهمها: المشاركة في الإنتاج الاقتصادي الذي يرتبط بمدى مساهمة المرأة في قوة العمل، حيث إنّ جذب المرأة للعمل خارج بيتها لقاء مقابل مادي له مدلوله السياسي والاجتماعي فضلا عن مدلوله الاقتصادي، ومادامت المرأة جزءًا من هذه اليد العاملة، فهو عضو مشارك سياسي تستمد هذه القدرة على العمل السياسي من خلال وضعها في عملية الإنتاج بحيث يمكنها من مشاركة الرجل في التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات بوزنها العددي؛ أي إنها مؤهلة ومضطرة للتعامل مع كل الواجبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولا يجب أن يؤثر نصف المجتمع في النصف الآخر دون أن يتفاعل معه، فكلاهما مطالب باقتسام فضائل هذا التفاعل الحتمي للنهوض بالمجتمع في كلّيته وشموليته، لا في جزئيتيه وتفككه، فالمجتمعات بحاجة ماسّة وملحّة في كل القوى البشرية سواء العاملة وغير العاملة لتحقيق شروط وغايات التطور والتغيير والتنمية والتحديث بأساليب علمية، أساسها التعاون بين الكل لرفع أهم التحديات التي تواجهها، ودرء التهديدات التي تحملها القوة الخارجية.

وختاماً، لا يمكن للمجتمع أن يحقق التنمية الشاملة وبناء مجتمع جديد إذا لم يكن للمرأة دور في صياغة القرارات المتعلقة بحياتها الخاصة والعامة، وإذا لم تأخذ حصتها من الأعمال المهنية والإدارية والاقتصادية، وإذا لم تشارك في مؤسسات السلطة في مختلف المستويات وأهمها مؤسسات صنع القرار، فتمكين المرأة بات يشكل التحدي الأهم لتحقيق التنمية على أساس المشاركة والفرص المتساوية.

الخاتمة:

يلاحظ من خلال ما سبق تدهور مستوى المشاركة السياسية للمرأة في ليبيا، يتضّح ذلك من انخفاض نسبتها عموما في هذه المشاركة، سواء كونها ناخبة أو مترشحة في كلّ الانتخابات، مما يفتح الكثير من الأسئلة حول كيفية ضمان حقوق المرأة في القوانين القائمة المنظمة للانتخابات بغياب أي ضابط دستوري في هذا الخصوص، في الوقت التي سجلت فيه المرأة نسبة 45% من الناخبين في انتخاب المؤتمر الوطني العام، ثم تدّنت إلى 41% في انتخاب الهيأة التأسيسية لصياغة الدستور، وإلى 40% في انتخاب مجلس النواب.

ويعد تفعيل المساهمة والمشاركة السياسية واقتسام السلطة بين الرجل والمرأة، نضالاً من أجل المواطنة والدمقراطية، ومن أجل أكثر تقدم وحداثة، مجتمع يتطوّر باستمرار، ومطالب بإبداع حلول جديدة لإشكاليات قديمة /جديدة تطرحها علينا المساواة والإنصاف وقيمها، خياراً ضرورياً تتحمله كل أطياف المجتمع الليبي

إنّ السؤال الذي يطرح نفسه: هل سنتفاجأ بنسبة تفوق 16% ككوتة، أم تظل نسبة النساء تتراوح عند هذا الحد؟،

الأهمّ: هل سنشهد تغييرا في إقبال المرأة على التسجيل والترشيح في الانتخابات القادمة؟، المستقبل وحده هو الكفيل للإجابة على هذه التساؤلات.

المراجع

1- سعد ابراهيم جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر، 1984، ص 31

2 - محمد الأمين عبد الغني، المشاركة الانتخابية للشباب في مجتمع المدن وأثره على التنمية المستدامة، 2010، ص104.

3- السيد عليوه، وعبد الكريم درويش، دراسة في السياسة العامة وصنع القرار (د. ت)، ص 104.

4- جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1983، ص64

5- رعد عبود بطرس، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص208.

6- مها عبد اللطيف، مشكلة التعاقب على السلطة وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 1994، ص222.

7- مصطفى كامل السيد، التنمية بالمشاركة السياسية كنموذج، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسة، جامعة القاهرة، مصر، 1993، ص183.

8- السيد عليوه، ومنى محمود، المشاركة السياسية، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوقية المدنية، سوريا، 2008، ص 5.

9- صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي أسسه و أبعاده، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، العراق، 1990، ص248.

10- محمد عبد الرحمن حسين، المشاركة السياسية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص27.

11- hunting, Samuel P. and JohnM..Nelson (1976): No easy politic particibation in developing Countries , Harvard university Prss. U.S. A .

12 – جلال عبد الله معوض، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي، مصدر ساب، 63.

13- حمدي عبد الرحمن، أهم المصطلحات والمفاهيم، هيجوت ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، مطبعة الجامعة الأردنية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، ومحمود عبد الحميد، عمان، 2010، ص270.

14 – المعتصم بالله العلوي، الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2009، ص4.

15- عمر إبراهيم الخطيب، التنمية والمشاركة السياسية في أقطار الخليج العربي، مجلة العلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982، ص18.

16- كامل محمد كامل، إشكالية الشرعية والمشاركة والمجتمع المدني في الوطن العربي، مجلة دراسات والبحوث الوطن العربي، 2000، ص284.

17-تامر محمد كامل الخزرجي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2006، ص 146.

18- يوسف خليفة اليوسف، المشاركة السياسية والتنمية في دول الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بحث، بيروت، 2003، ص125.

19 – عبد السلام إبراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، أطروحة دكتوراة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص289.

20- هند قاسم، المشاركة السياسية للمرأة في دول الخليج العربي، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق، 2005، ص16.

21- شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1991، ص 31.

22- Katt Mltt: sexual politics, Nweyork, Avon Booes, 1971, p23

23- إصلاح جاد، تطور الدور السياسي للمرأة الفلسطينية، مجلة شؤون المرأة، نابلس، 1992، ص24.

24- إصلاح جاد، المرجع السابق، ص28.

25- عمر رحّال، المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مركز رام الله للدراسات وحقوق الإنسان، مجلة التسامح، رام الله، فلسطين، 2004، ص 10.

26- ريم نزال، المرأة والانتخابات المحلية، منشورات مفتاح، القدس، فلسطين، 2006، ص10.

27- مصطفى محمد سعد، المشاركة السياسية للمرأة العربية، المركز الديمقراطي العربي، 2007، بدون صفحة.

28 – المصدر السابق، بدون صفحة.